البناء
السنة السادسة / الخميس / 9 نيسان 2015 / العدد 1753
Sixth year / Thursday / 9 April 2015 / Issue No. 1753

موفد الرئيس الإيراني يزور بري وسلام وباسيل

سرمدي: الهبة العسكرية للجيش على طبق من ذهب والمعالجة في اليمن تقوم على وقف الهجمات العسكرية

سرمدي عند سلام (تمّوز)

... ومع الوفد المرافق أمام ضريح الشهيد عماد مغنية

أكد الموفد الرئاسي الإيراني ونائب وزير الخارجية مرتضى سرمدي أن الموقف المبدئي الثابت والدائم للجمهورية الإسلامية الإيرانية يُركز على الحيلولة من دون أي تدخل سياسي خارجي في شؤون أي دولة من الدول ومنها لبنان، معتبراً «أن النخب السياسية والأحزاب والتيارات اللبنانية بامكانها استنباط الحلول والمخارج المناسبة لكل المشكلات التي يعاني منها لبنان في هذه المرحلة ومنها مشكلة الفراغ الرئاسي». وأمل في «أن تكون آليات الحوار خطوة من أجل المساعدة على بلوغ هذا الإستحقاق». وأكد «استعداد بلاده لتقديم الهبة العسكرية للجيش على طبق من ذهب». ودعا «الدول الغيورة على المصلحة الإقليمية الى التكاتف للخروج من الأزمات»، مشدداً على «ضرورة توقف العمليات العسكرية وإيجاد آلية للحوار بين أطياف الشعب اليمني»، وإذ رحب بـ«المساعي للتوصل الى مخرج سياسي في اليمن»، أعلن «أن بلاده تعتبر الهجوم على اليمن خطأ إستراتيجياً ولا تؤيد الحل العسكري».

وجال سرمدي الذي يزور بيروت راهناً يرافقه وفد ضم السفير الايراني في لبنان محمد فتحعلي، على كبار المسؤولين اللبنانيين لشرح اتفاق الإطار الذي تم التوصل اليه بين طهران والدول العظمى، فزار مقر الرئاسة الثانية في عين التينة، حيث التقى رئيس مجلس النواب نبيه بري وتم البحث في آخر التطورات الراهنة.

وأشار إلى «أنه تبادل والرئيس بري الأفكار والآراء ووجهات النظر حول التطورات التي حصلت خلال الأيام العشرة الماضية تقريباً والمتعلقة بالاتفاق النووي الايراني مع مجموعة الـ(5+1)، حيث كان هذا الاتفاق اطارياً وتمهيدياً للتوصل الى الاتفاق النهائي، التطورات في المنطقة لاسيما الهجوم العسكري على اليمن، وكيفية معالجة الازمة اليمنية، ولا بدّ من ان تكون هذه المعالجة قائمة على وقف الهجمات العسكرية ومنع تدمير البنى التحتية ومنع قتل الابرياء والشعب البريء في اليمن لتتوافر الامكانية لترتيب المساعدات وايصال الامدادات الانسانية الى هذا الشعب. وكذلك تشجيع الأفرقاء اليمنيين على البدء بالحوار لأننا نعتقد أنه لا بدّ من أن تكون هناك مشاركة من التيارات السياسية كافة في اليمن لتجتمع في مكان محايد وتبحث في الوصول الى حكومة شاملة».

وزار الموفد الرئاسي الإيراني السراي، التقى رئيس الحكومة تمام سلام وقال بعد اللقاء: «تحدثت مع الرئيسين بري وسلام في آخر التطورات السياسية التي تجري من حولنا، سواء على صعيد المنطقة أو التطورات على المستوى الدولي، وكما تعرفون فقد تم التوصل أخيراً الى تفاهم مبدئي بين الجمهورية الإسلامية الايرانية والسداسية الدولية على خلفية الملف النووي السلمي لإيران».

وأضاف: «من ناحية أخرى تداولنا مع الشخصيات اللبنانية في آخر التطورات الإقليمية، خصوصاً ما يجري في اليمن من أزمة خطيرة ناتجة من الغارات الجوية التي تستهدف الآمنين والأبرياء من أبناء الشعب اليمني حيث تلحق بهم أفدح الخسائر سواء في البنى التحتية أو المساكن أو الأرواح، ونحن نعتقد انها فرصة مناسبة لكي نتداول مع المرجعيات السياسية اللبنانية ونتوصل معهم إلى أفضل آلية من شأنها أن تؤمن الهدوء والأمن والاستقرار في ربوع هذه المنطقة بالشكل الذي يقطع دابر الإرهاب والتطرف والتكفير الذي يستهدف هذه المنطقة وشعوبها في مستقبلها ومصيرها».

ورداً على سؤال قال: «الموضوع الأساسي الذي ركزت عليه خلال زياراتي الى الجزائر وتونس والعراق ولبنان التطورات على الساحة اليمنية. وفي هذا الإطار نحن نعتقد أن هناك خطأ استراتيجياً فادحاً تم ارتكابه في هذه المرحلة وينبغي على كل الدول الغيورة على مصلحة ومستقبل هذه المنطقة ومصيرها، وعلى كل النُخب والشخصيات السياسية الغيورة أيضاً على المصلحة الإقليمية أن تتكاتف من أجل إيجاد المخرج المناسب والملائم لهذه الأزمة».

وأشار إلى «أن التمسك بالذريعة القائلة إن هذا الهجوم العسكري يستهدف إعادة رئيس الجمهورية الى منصبه، ولا يستند الى أي مسوغ أخلاقي وقانوني ولا إلى أي من المقررات الشرعية الدولية للقيام بمثل هذا الإعتداء. من هنا نحن نعتقد أنه ينبغي التوقف فوراً عن تنفيذ هذه العمليات العسكرية والمبادرة إلى إيجاد آلية للحوار بين أطياف المجتمع اليمني كافة. ولا شك في أن اليمن لا يمكن أن تُدار شؤونه من خلال فئة سياسية واحدة. وينبغي على جميع الفئات والتيارات السياسية الفاعلة والمؤثرة على الساحة اليمنية والتي تستند الى قاعدة شعبية وازنة أن تتكاتف وتقف إلى جانب بعضها البعض لتأليف حكومة وحدة وطنية بإمكانها إدارة الشؤون اليمنية على أفضل نحو ممكن، فنحن في الجمهورية الإسلامية الإيرانية نقوم بكل المبادرات والمساعي الحميدة التي تساعد في التوصل إلى هذا الحل السياسي ونأمل من كل الدول الشقيقة والصديقة على مستوى هذه المنطقة، في أن تتكاتف وتتضامن من أجل التوصل الى مخرج مناسب سلمي وسياسي لهذه الأزمة الجارية في اليمن».

وأشار إلى أنه «عندما تُعلن الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن الهجوم العسكري الذي يستهدف اليمن هو عبارة عن خطأ استراتيجي جسيم يُرتكب في حق هذا البلد، من الطبيعي أنها لا تؤيد بأي حال من الأحوال التدخل العسكري وإنما تُركز كل الجهود من أجل المساعي السياسية الحميدة لحل هذا الموضوع، وكما تعرفون خلال الأيام الأخيرة الغارات الجوية العسكرية التي استهدفت اليمن كانت سبباً في ارتكاب العديد من الفظائع في حق هذا البلد سواء لناحية تدمير البنى التحتية أو مساكن الآمنين أو إزهاق أرواح الأبرياء من أبناء الشعب اليمني المظلوم».

ولفت إلى «أن أي عمل سياسي مدني بامكانه أن يُساعد على إيجاد المخرج المناسب لهذه الأزمة، وليس العمل العسكري الذي قد يزيد من فداحة الأوضاع، وهذا الهجوم العسكري الذي يستهدف أبناء الشعب اليمني لا شك في أنه يولد لديه مشاعر من الغضب والحقد واللوم ما يُمكن أن يؤدي في المستقبل إلى المزيد من زعزعة الأمن والهدوء والاستقرار في ربوع هذه المنطقة لذلك علينا العمل فوراً على إيقاف النزيف الدموي في اليمن».

وعن الفراغ الرئاسي في لبنان أكد سرمدي «أن الموقف المبدئي الثابت والدائم للجمهورية الإسلامية الإيرانية يُركز على الحيلولة دون أي تدخل سياسي خارجي في شؤون أي دولة من الدول ومنها لبنان الشقيق وبالتالي نحن نعتبر أن النخب السياسية اللبنانية المحترمة والأحزاب والتيارات السياسية اللبنانية المحترمة بإمكانها أن تستولد الحلول والمخارج المناسبة لكل المشكلات التي يعاني منها لبنان في هذه المرحلة ومنها مشكلة الفراغ الرئاسي». وأمل «بأن تكون آليات الحوار التي نشهدها حالياً في لبنان خطوة من أجل المساعدة على بلوغ هذا الحل».

بعد ذلك توجه الموفد الرئاسي الإيراني إلى قصر بسترس، حيث التقى وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل. وقال عقب اللقاء: «نأمل ونتمنى أن نشهد في المرحلة المقبلة مخرجاً مناسباً للفراغ الرئاسي في لبنان ونحن على ثقة تامة أن النخب السياسية والتيارات والأحزاب اللبنانية لديها من النضوج والوعي الكاملين ما يؤهلها لإيجاد المخارج المناسبة للاستحقاق الرئاسي، وتلتزم الجمهورية الإسلامية الإيرانية بموقفها المبدئي والثابت عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ولكنها تشد على أيادي اللبنانيين من أجل التوصل إلى هذا المخرج المناسب».

وأكد «أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ستبقى على موقفها الثابت والراسخ في الوقوف إلى جانب لبنان حكومة وجيشاً وشعباً إن لناحية التصدي للاعتداءات «الإسرائيلية» الآثمة أو للخطر الإرهابي التكفيري المتطرف الدائم. وبعد إنجاز التسوية النووية، إذا كان الجانب اللبناني يعتقد أنه صار بإمكانه أن يتلقى الهبة العسكرية الإيرانية إلى الجيش اللبناني فإننا على أتم الاستعداد لتقديم هذه المساعدة على طبق من ذهب».

ومن المتوقع أن يلتقي سرمدي لاحقاً الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله.

وكان سرمدي وصل إلى بيروت من طريق اسطنبول في إطار الجولة التي يقوم بها على بعض دول المنطقة للبحث في الأوضاع الراهنة. واستقبله في المطار سفير إيران في لبنان وأركان السفارة وتوجه على الفور الى روضة الشهيدين، حيث قرأ الفاتحة على ضريح عماد مغنية.

14 آذار: الحضور الإيراني سينمو إقليمياً وحزب الله لبنانياً

هتاف دهام

بلور الاتفاق الإطار بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومجموعة (5+1) تطوّرات جديدة في المنطقة، حيث أصبح من الصعب تجاهل ايران النووية ودورها في الشرق الأوسط في الكثير من الملفات، لا سيما الملف اليمني، الذي تجهد طهران لإيجاد حلّ سياسي له انطلاقاً من وقف العدوان والتوجه للبحث في حلول سياسية، وأعلنت منذ بداية الحرب رفضها العدوان السعودي على اليمن وأكدت الحلّ السياسي والحوار، لكن، ليس أيّ حوار، فهي تسعى إلى حوار يحفظ لليمن وحدته وسيادته وقراره المستقل، وليس الحوار الذي يعيده مستعمرة سعودية. ولهذه الغاية توزع الموفدون الإيرانيون على العواصم المعنية، ففيما زار وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف باكستان وسلطنة عمان، زار موفد الرئيس الإيراني نائب وزير الخارجية مرتضى سرمدي الجزائر وتونس والعراق ولبنان، للغاية نفسها تقاطعت هاتان الزيارتان مع الزيارة اللافتة التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى طهران ولقائه نظيره الإيراني حسن روحاني وتأكيدهما على إيجاد حلّ سلمي للأزمة اليمنية.

وبات مؤكداً بعد الاتفاق الإطار، أنّ هناك نوعاً من التسليم الإقليمي والدولي أنّ مرحلة طويت ونحن أمام مرحلة جديدة، وما عبّر عنه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله لجهة سقوط خيار الحرب الإقليمية، يعني تلقائياً، تأثيرات إيجابية لهذا الاتفاق على مجمل الأوضاع في المنطقة، فالوجهة العامة في التعاطي مع إيران هي الوجهة الديبلوماسية وليست العسكرية، لأنّ القوى التي ستصرّ على المواجهة ستبدو مع الوقت معزولة وستسير عكس التيار. وفي السياق تحدثت مصادر مطلعة عن التحوّلات التي بدأت تظهر على المستوى الاقليمي لجهة الموقف الباكستاني الذي يدعو إلى حل سياسي في اليمن، والموقف التركي المستجدّ الذي عبّر عنه أردوغان وما اذا كان يؤشر إلى تحوّل ما في السياسة التركية، بعد دعوته إلى مقاربة إقليمية شاملة تعالج الوضع في سورية واليمن والعراق.

وعلى وقع الموقف التركي هل سيكون لبنان الرسمي أحد المتنافسين على الأبواب الإيرانية ويقتدي بالصديق القديم لـ14 آذار أردوغان؟ تلفت المصادر إلى «الخطاب المستجدّ للقوات اللبنانية الذي عبّر عنه نائب رئيس حزب القوات جورج عدوان الذي أعلن أنه «بعد عودة إيران إلى الخريطة الدولية نؤيد الهبة الإيرانية لتسليح الجيش اللبناني»، وموقف حزب الكتائب الذي صدر عقب اجتماعه الدوري «انّ التفاهم بين إيران ومجموعة (5+1)، وما يفترضه من انعكاس إيجابي على تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم». واعتبرت «أنّ انطباعاً عاماً بدأ يسود لدى هذه القوى أنّ المرحلة المقبلة ستشهد نمواً في الحضور الإيراني على المستوى الاقليمي، وزيادة لحضور حزب الله على المستوى اللبناني».

واعتبرت المصادر «أنّ الذين لا يزالون يواصلون المواقف التصعيدية تجاه الجمهورية الإسلامية وحزب الله على غرار تيار المستقبل، فهؤلاء مجبرون على الالتزام بالموقف السعودي الذي يبدو أنه يصطدم بجدران التحوّلات القائمة». ورأت «أنّ السعودية ستكون أمام فارق كبير، فإما الذهاب إلى تسوية يمنية بالتفاهم مع الايرانيين، كما دعت باكستان، وإما الإمعان في المواجهة العسكرية التي تعني تمدّد النيران إلى الداخل السعودي، لا سيما أنّ الوضع اليمني بالنسبة الى السعودية يشبه وضع أفغانستان سابقاً بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، وهذا وضع يتحرّك في جملة من الخيارات السيّئة والأكثر سوءاً، ولا ينطوي على أيّ خيار جيّد، فالسعودية تدرك أنها أخرجت من سورية ومن العراق ولا تتوقع أن تعود إلى اليمن، ولم يبقَ لها إلا لبنان الذي لن تخرج منه بوجود تيار المستقبل، لكنها في الوقت نفسه لن تمتلك قرار لبنان بوجود 8 آذار، وإذا قرّرت أن تعتمد صيغة توزيع الحصص وأصرّت على الرئيس سعد الحريري رئيساً للحكومة، فهي ملزمة بقبول ميشال عون رئيساً، على رغم أن لا جديد تجاه الملف الرئاسي وإنْ يكن منسوب التفاؤل لدى الجنرال عون قد ارتفع من جراء الاتفاق النووي الإيراني.

وشدّدت المصادر على أنه «بغضّ النظر عن ارتفاع حدة الخطاب السياسي تجاه الملف اليمني والعدوان السعودي، وموقف الرئيس الحريري أمس الذي أسف «لاستخدام مواقع الدولة اللبنانية ومنابرها للتطاول على السعودية ورموزها ودورها»، إلا أنّ حوار حزب الله – تيار لمستقبل مستمرّ، واستكمال الخطة الأمنية تجاه المناطق الأخرى سيأخذ مجراه وحماية الاستقرار الداخلي لا تزال تعتبر ثابتة يتفق عليها الطرفان».

وأكدت مصادر مطلعة لـ«البناء»، «أنّ زيارة سرمدي تحمل اهتماماً ايرانياً بلبنان لجهة إشعاره بأهميته في السياسة الخارجية، وأنّ إيران تولي الاهتمام الكبير تجاه أصدقائها الأساسيين، في جميع الظروف. ولهذه الغاية أطلع موفد الرئيس الإيراني المسؤولين اللبنانيين على المستجدات المتعلقة بالملف النووي، وتمّ البحث في ضرورة ايجاد حلّ سياسي للأزمة اليمنية، وفي تطوير العلاقات مع لبنان بعد إزالة العقوبات الدولية عنها، إضافة إلى أنه استطلع المواقف الرسمية من الشؤون العامة في المنطقة والعلاقات مع إيران. وكان لافتاً بحسب المطلعين على زيارة سرمدي للرئيس تمام سلام أنّ اللقاء كان مريحاً على رغم كلّ ضجيج تيار المستقبل، ولا يشبه الأجواء التي يريد الرئيس فؤاد السنيورة إشاعتها لجهة التخويف من إيران.

وفيما كانت طهران بحسب المصادر لا تزال جاهزة لتزويد لبنان بالسلاح الذي يختاره من مخازنها، وتلقي بثقلها الاقتصادي والمالي والفني لإصلاح قطاع الكهرباء وفي جزء كبير منه على سبيل الهبة، بالإضافة إلى عرضها الذي لا يزال قائماً في ما يتعلق ببناء السدود والمياه والطرقات، فإنّ الزيارة تحمل إشعاراً مسبقاً للبنان بإمكانية تحضير ملفاته في مجالات التعاون الثنائي بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنها، وبالتالي على تيار المستقبل، نتيجة إزالة العقوبات، أن يعيد حساباته ومواقفه حيال الهبة العسكرية بعدما كان يتذرّع بالقانون الدولي.

بري: معالجة أزمات المنطقة بالحلول السياسية

بري مجتمعاً الى نواب الأربعاء

أكد رئيس المجلس النيابي نبيه بري «أن لا معالجة لازمات المنطقة الا بالحوار والحلول السياسية، ونقل النواب بعد لقاء الاربعاء النيابي عن الرئيس بري تأكيده أمام الموفدين والسفراء أن هذا النهج هو الاسلوب الناجح لتحقيق مصالح شعوب المنطقة».

وأكد بري مجدداً «أن الحوار بين حزب الله وتيار المستقبل مستمر، ولن يتأثر بالتجاذبات الأخيرة، وان الجلسة العاشرة لهذا الحوار ستعقد في 11 من الجاري. كما نقل النواب أن الرئيس بري في صدد دعوة هيئة مكتب المجلس الى اجتماع بعد الاعياد لحسم جدول اعمال الجلسة التشريعية التي يعتزم الدعوة اليها لاحقاً.

وكان الرئيس بري التقى في إطار لقاء الاربعاء النواب: اسطفان الدويهي، علي عمار، بلال فرحات، نبيل نقولا، عباس هاشم، إيلي عون، كامل الرفاعي، أيوب حميّد، علي خريس، ميشال موسى، حسن فضل الله، قاسم هاشم، الوليد سكرية، زياد اسود، علي المقداد، هاني قبيسي، وغسان مخيبر.

هِلْ في بنشعي

فرنجية مستقبلاً الوفد الأميركي

استقبل رئيس تيار المرده النائب سليمان فرنجيه ظهر أمس في دارته في بنشعي السفير الأميركي في لبنان ديفيد هِلْ، في حضور وزير الثقافة ريمون عريجي، وطوني فرنجيه وجان بطرس.

وفي خلال اللقاء، تم البحث في الأوضاع الراهنة وفي التطورات اللبنانية والإقليمية. وقد استبقى فرنجيه ضيفه الى مأدبة غداء.

اللجنة البرلمانية الأردنية التقت الكتل

حجازين: للتنسيق الأمني بين الأردن ولبنان

واصل وفد لجنة الصداقة البرلمانية الأردنية – اللبنانية برئاسة الدكتور رائد حجازين، وعضوية باسل ملكاوي، فيصل الأعور، وحازم حوامده، لقاءاته مع الكتل النيابية في صالة السفراء في المجلس النيابي. فالتقى نواب من كتلة التغيير والاصلاح ضم النواب: آلان عون، نعمة الله ابي نصر وسيمون ابي رميا.

وفي الحادية عشرة التقى الوفد الاردني النائب جمال الجراح عن كتلة نواب المستقبل.

وظهراً اجتمع الوفد بنائبي كتلة الوفاء للمقاومة نوار الساحلي وعلي فياض.

بعد ذلك التقى النائب انطوان زهرا عن كتلة القوات اللبنانية.

وعرض الوفد خلال تلك اللقاءات العلاقات الثنائية وسبل تطويرها وتأكيد تبادل الخبرات.

وبعد الظهر زار الوفد عضو «اللقاء الديموقراطي» النائب غازي العريضي في مكتبه بالرملة البيضاء. وبعد اللقاء، قال حجازين: «بحثنا مع النائب غازي العريضي في كل المستجدات على الساحتين اللبنانية والأردنية، ووجدنا لديه الإدراك الواسع لما يجري في لبنان والمنطقة، وكان هناك تطابق تام بين رؤيتنا ورؤيته. الاردن ولبنان دولتان شقيقتان، تعانيان من التحديات نفسها، وتواجهان التحديات ذاتها، خصوصاً في ما يتعلق بالقضية السورية، حيث نعاني من قضية اللجوء السوري».

وأضاف: «لدى لبنان حوالى المليون وربع المليون نازح سوري. ونحن لدينا مليون و600 ألف سوري، وبالتالي هناك ضغط على موازناتنا والبنية التحتية والتربية والتعليم والطبابة، وهناك أيضاً تحديات أمنية، خصوصاً بعد تفاقم الأوضاع في سورية والعراق وتفريخ المنظمات الارهابية والمتطرفة وبعد وصول المتطرفين الى عرسال والاشتباكات التي جرت مع الجيش اللبناني والخطف الذي تم واستشهاد عناصر الجيش اللبناني الذي استنكرناه جميعاً. كما وصل الإرهاب أيضاً الى حدود الاردن». وأعرب عن اعتقاده أنه آن الأوان ليتم التنسيق التام بين البلدين في المجال الأمني لما يتمتع به البلدان من معلومات استخبارية وأمنية تجاه هذه التنظيمات المتطرفة».

وتابع: «تمنينا على النائب العريضي من خلال وجوده في مجلس النواب وكوزير سابق، أن يضغط باتجاه إحياء اللجنة العليا المشتركة الاردنية – اللبنانية، التي يترأسها أصحاب الدولة رؤساء الوزراء في البلدين، واجتمعت آخر مرة في آذار من عام 2010 لتوثيق التعاون وإحياء الاتفاقيات وتحويل مذكرات التفاهم إلى اتفاقيات، إذ نرتبط ولبنان بإتفاقات في مجالات الزراعة والسياحة والطاقة والربط الخماسي الكهربائي والتربية والتعليم».

وتمنى على العريضي «وكل الإخوة الذين تمت مقابلتهم، زيارة الأردن لأننا نعتبر لبنان وسورية رئتي الأردن، ونحن في بلاد الشام همنا واحد وعاداتنا وتقاليدنا واحدة، وما يصيبنا يصيبكم، وما يؤذيكم يؤذينا».

الساحلي وفياض مع الوفد البرلماني الأردني (تمّوز)

حاضر في بيت المحامي عن «المالية العامة»

كنعان: محاولات عدة جرت لتصفير الحسابات مجدداً

كنعان محاضراً وإلى جانبه كسبار

حاضر النائب ابراهيم كنعان، أمس في «بيت المحامي» عن «المالية العامة في لبنان بين الدستور والقانون والممارسة العملية»، في حضور الوزراء السابقين شكيب قرطباوي، وشربل نحاس وزياد بارود، رئيس دائرة المحامين في الحزب السوري القومي الاجتماعي ريشار رياشي، وأعضاء في مجلس النقابة وحشد من المحامين.

بعد تقديم عضو مجلس النقابة رئيس محاضرات التدرج المحامي ناضر كسبار، تحدث كنعان فأشار إلى أن المالية العامة ولا سيما منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، شهدت «مخالفات لأحكام الدستور والقانون وتجاوزات أدت إلى ما نشهده اليوم من فساد مستشر، وانعدام للمحاسبة، وانحسار للرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة المالية، وتعطيل لدور القضاء في السهر على التزام أحكام القانون والحفاظ على المال العام».

ولفت كنعان إلى أن «الهبات التي تعتبر واردات موازنة أخرجت من الموازنة وفتحت لها حسابات خاصة بكل سلفة لدى مصرف لبنان، وأنفقت من دون رقابة مسبقة من ديوان المحاسبة، الأمر الذي حال دون معرفة مصيرها، من جهة، ومن دون إجراء الرقابة على إنفاقها، من جهة ثانية».

وأضاف: «والقروض أيضاً أخرجت من الموازنة وفتحت لها حسابات خاصة لدى مصرف لبنان، وأنفقت من دون رقابة مسبقة من ديوان المحاسبة. والنص القانوني القاضي بألا يتجاوز عقد النفقة مقدار الاعتماد الملحوظ في الموازنة، وإلا اعتبر الوزير الذي أجراه مسؤولاً عن أمواله الخاصة وعن مقدار التجاوز، وتعرض للمساءلة أمام المجلس النيابي، ولم يتم احترامه، فأنفقت مبالغ منذ العام 1997 تتجاوز مقدار الاعتمادات المخصصة لها في الموازنة لدرجة أنها بلغت خلال السنوات 2006 – 2009 أكثر من 11 مليار دولار أميركي، وتصل إلى أكثر من 16 مليار دولار أميركي إذا أضيف إليها ما أنفق من الهبات الواردة ومن سلفات الخزينة المعطاة خلال الفترة نفسها».

وأشار إلى أن «قطوعات حساب الموازنة التي يقتضي إقرارها قبل نشر الموازنة أقرت لمدة عشر سنوات مع التحفظ، ولم يجر تقديمها منذ العام 2003، الأمر الذي يعني عدم صحة ما قدم منها، وعدم التزام الموجب الدستوري لتقديمها بالنسبة إلى البعض الآخر».

وإذ أكد أن «حسابات المهمة التي تشمل نفقات الموازنة والنفقات من خارج الموازنة على السواء تم تصفيرها في مطلع العام 1993، وأصدر ديوان المحاسبة 14 قراراً قضائياً بعدم صحة ما يعود منها إلى الأعوام 1993 – 1997 فقط»، أشار كنعان إلى أن «محاولات عديدة جرت أخيراً لتصفير الحسابات مجدداً، أو لإقرار الموازنة ونشرها من دون تقديم الحسابات المالية، أو إجراء تسوية على هذه الحسابات وعفا الله عما مضى، وآخر هذه المحاولات ربط إقرار سلسلة الرتب والرواتب التي توفر حقوق موظفي الإدارة العامة، من إداريين وعسكريين وهيئة تعليمية، المتراكمة منذ عام 1996، والتي تجاوزت نسبتها الـ121 في المئة لغاية آخر عام 2011، بإقرار موازنة الدولة المرتبطة بدورها بإعداد حسابات مالية وفقاً للأصول منذ عام 1993 وتدقيقها والبت بصحتها من ديوان المحاسبة، وإصدار بيانات بمطابقتها من الديوان نفسه، الأمر الذي يعني عملياً أما عدم إيصال موظفي الإدارة العامة إلى حقوقهم، مع ما يترتب على ذلك من غبن قد يؤدي إلى تحركات اجتماعية غير مضمونة النتائج، وإما إجراء تسوية على الموازنة والحسابات المالية والتجاوزات الحاصلة والمخالفات الموثقة لدى لجنة المال والموازنة النيابية».

وأضاف: «إذا كانت الظروف السياسية قد أوجبت تأليف حكومة مصلحة وطنية تضم معظم المكونات السياسية للمجلس النيابي، فمن الواجب أيضاً ألا يؤدي ذلك إلى انعدام رقابة المجلس النيابي على أداء الحكومة ولا سيما على الصعيد المالي، ولا إلى انعدام رقابة المجتمع المدني بمؤسساته كافة، وأبرزها نقابة المحامين المؤتمنة على التزام تطبيق أحكام القانون وتحقيق العدالة، على هذا الأداء».

وختم مكرراً «دعوته المستمرة العودة بالمالية العامة إلى كنف الدستور والقوانين المرعية، ووضع حد للمخالفات والتجاوزات التي أفسدت كل شيء».